



مجلة التراث

ELT -R

Special Edition

مؤتمر اسطنبول الدولي للعلوم الإنسانية والطبيعية

Available online at: <http://www.asip.cerist.dz>
<https://www.asip.cerist.dz/en/PresentationRevue/323>

دور قطاع التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي

فلاح ثامر علوان

المعهد التقني الصوريّة- الجامعة التقنية الوسطى - العراق.

مجلة التراث، عدد خاص بأشغال مؤتمر اسطنبول الدولي الثاني للعلوم الإنسانية والطبيعية.

لتوثيق هذا المقال:

فلاح ثامر علوان، دور قطاع التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التراث، عدد خاص بأشغال مؤتمر اسطنبول الدولي الثاني للعلوم الإنسانية والطبيعية المنعقد ب تركيا - إسطنبول 25-27/09/2019م، ص 129، 146.



أصبح التعليم فرعاً جديداً ومستقلاً من فروع علم الاقتصاد وله دور مهم لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي , فالموارد البشرية هي الثروة الرئيسية للأمم والركيزة الأولية في اية عملية تنمية في عالم يتسم بالتطور والتغير السريع على كافة الأصعدة, فرأس المال المادي والموارد الطبيعية, رغم أهميتها وضرورتها إلا أنهما بدون العنصر البشري الكفاء المتعلم والمدرّب والمعد إعداداً جيداً لن يكون لهما أية قيمة , وذلك لأن البشر هما القادرون على استخدام هذه الموارد وتسخيرها في العمليات الإنتاجية للحصول على أقصى إشباع ممكن من السلع المادية والخدمات وصولاً إلى تحقيق الرفاهية وتحقيق التقدم الاقتصادي لدول مجلس التعاون.

ولأن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تؤدي إلى تقادم المعارف والمهارات التي تم اكتسابها في وقت سابق, فإن هذا يزيد من حاجة الفرد إلى تحديث مهاراته ومعارف باستمرار واكتساب مهارات ومعارف جديدة لمواكبة التغيرات والتطورات الحاصلة على مختلف الأصعدة, من هنا تظهر الحاجة للتعليم بغرض تنمية قدرات الأفراد , فالتعليم من أبرز المقومات الأساسية التي تساعد على تزويد العاملين بالمعارف والمهارات المختلفة التي تساهم في عملية التنمية في دول مجلس التعاون, وقد توصلت الدراسة إلى أن ميزانية التربية الاستثمارية لا تشكل الكثير, ما يعني أن النسبة الأكثر تنفق كرواتب وأجور, أما المشاريع الاستثمارية فلا تحظى إلا بالقليل, وهو واقع يعكس حقيقة الارتباط بين بنية التعليم وبنية الدولة, إذ ينبغي أن تكون هناك سياسة حقيقية للتنمية بهدف تقليل نسبة الأمية ونسبة الفقر ونسبة البطالة مع زيادة عدد السكان, لذا يجب توفير الأموال و المرافق اللازمة لنظام التعليم العام بكافة مراحله.

الكلمات الأساسية:

التعليم - علم الاقتصاد - عوائد اقتصادية اجتماعية - الموارد المالية والبشرية - النمو الاقتصادي.

Role of the education sector in achieving economic development in the GCC countries

Abstract:

It has become a new and new branch of economic science and has an active role to achieve high economic growth. The human ward is the main wealth of the mother and the first position in any developing world that is rapidly developing and changing. As far as the equipment is, the head of the material and natural resources. Despite their importance and necessity, they are not the first time that the human being has been able to do so. The fund and its use in the productive work to get the most likely part of the economic progress of the society.

Because economic, social and economic changes can lead to the progress of the knowledge and skills acquired in the past, this is further the need to update its skills and knowledge to keep pace with new challenges and opportunities to keep up with it. Changes and developments in the region, from where the need to learn is shown to be the subject of the development of the individual resources, the information is one of the best in the basic values that help the workers to increase knowledge and knowledge. The difference that contributes to the development process in the countries of the Council of Cooperation

Keywords:

Education - Economics - Socio-Economic Returns - Financial and Human Resources - Economic Growth.

تمر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمرحلة التكيف مع النظام الاقتصادي المعولم الذي يفرض نفسه منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين على أقل تقدير. ولا شك في أن آليات عمل هذا النظام تضع مختلف الدول وبالأخص الدول النامية منها أمام تحديات جسيمة، ولعل أهم هذه التحديات ما هو مرتبط بالتنمية وتطويرها بوصفها حجر الزاوية أي تطور سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي.

لقد تعاضمت النظرة إلى التعليم على أنه استثمار له عوائده الاقتصادية الكبيرة، فالنجاح في المنافسة في الأسواق العالمية وتحقيق الرفاهية وزيادة الدخل هو الهدف الذي يفترض بالدول جميعها أن تسعى إليه، وبذلك بدأ التعليم يحتل موقعاً استراتيجياً وأصبح مرتبطاً بالأمن القومي.

أن التعليم يسهم في تحسين كفاءة الأداء ورفع المؤشرات الإنتاجية الجزئية والكلية في الدول، والذي ينعكس بدوره على تحقيق الرفاهية والحياة الكريمة للفرد والمجتمع، فكلما زادت إنتاجية الفرد، زادت مساهمته في القيمة المضافة إلى المنتج النهائي، فضلاً عن زيادة دوره الوظيفي مما ينعكس على شعوره بمدى أهميته في مكان عمله، وما يحصل عليه من مزايا معنوية، التي تزيد من رفع روحه المعنوية وتدفعه إلى بذل المزيد من الجهد، وبالتالي الحصول على مزيد من التقدم على المستوى الفردي وعلى مستوى العمل وعلى مستوى الاقتصاد بشكل عام.

بالإضافة إلى أن تنمية التعليم يسهم في تحقيق الميزة التنافسية للمنشأة وبالتالي للاقتصاد ككل، وتؤدي إلى تغيير التركيبة الهيكلية للاقتصاد، ومن اقتصاد تقليدي يعتمد على الموارد المادية إلى اقتصاد المعرفة الذي يعتمد في إنتاجه على الكفاءة البشرية والعلم والتكنولوجيا، وإذا كان النظام التعليمي قادراً على معالجة متطلبات الأسواق بتزويدها بالإعداد الكافية من الموارد البشرية الشابة الجديدة والمؤهلة فإن الاقتصاد سيحقق أرباحاً من رأس المال البشري الشاب، ونعلم أن دول مجلس التعاون ليست في مناي عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبرى التي يشهدها العالم حالياً فهيفي موقع متوسط بين الغرب والشرق، ومجتمعاتها في تواصل وتفاعل مع هذه التغيرات من خلال مختلف وسائل الإعلام والاتصال، مما يحقق وعياً بأهمية الثقافة والتعليم لتحسين مستويات الحياة وفتح إمكانات الحراك الاجتماعي، وزيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني حيث تعتبر التنافسية إحدى قيم العولمة واقتصاد المعرفة واحدى المقومات الأساسية للتنمية لدول مجلس التعاون⁽¹⁾.

أهمية البحث: بيان أهمية دور التعليم في تحقيق التنمية بدول مجلس التعاون، فالعنصر البشري من العناصر الهامة في العملية الإنتاجية في المجتمع، بل وتتفق في أهميتها على أي من الأصول المادية الأخرى التي يمتلكها دول مجلس التعاون، لأن العنصر البشري هو المستهدف ببرامج التنمية، كونه العنصر الرئيسي في عملية البناء والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، فالثروة الحقيقية لأي دولة لا تتمثل فقط بالموارد التي تمتلكها ولا بالاحتياطات النفطية الكامنة فيها ولا بالفوائض المالية التي تحتزنها بقدر ما تتمثل بنوعية الإنسان العامل أو برأس المال الفكري في تلك الدول. وبالتالي فإن أهمية البحث تأتي من أهمية رفع كفاءة العنصر البشري وتفعيل دوره في عملية التنمية التي تعطي دوراً أكبر للبيئة وللبعد الاجتماعي في عملية التنمية.

هدف البحث: يهدف البحث إلى بيان دور الاستثمار في التعليم وتكوين رأس المال البشري , فضلاً عن دراسة أثر التعليم على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية من بطالة , وتحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر.

مشكلة البحث: تتعلق المشكلة بالإجابة عن التساؤل الرئيسية وهو : ما هو دور التعليم في دعم التنمية بدول مجلس التعاون في ضوء تحديات العصر, تعاني دول مجلس التعاون من خلل واضح بين حاجة الاقتصاد وعملية التنمية إلى كفاءات بمعارف ومهارات متطورة نتيجة الإصلاح والتطور الاقتصادي وتسارع التنمية واتساع أنشطة ومساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية , وانفتاح دول مجلس التعاون على الاقتصاد العالمي وبين مخرجات التعليم من حيث طبيعتها ونوعيتها وحجمها والذي بنيت وصممت منذ عقود على أساس اقتصاد تقليدي مشوه ومنغلق على ذاته , فأصبحت مخرجات التعليم لا تناسب متطلبات سوق العمل, وأصبح في سوق العمل فجوات تتمثل بالبطالة الاحتكاكية النوعية , وبالتالي فإن هذه الفجوات يجب تضييقها بالتخطيط للتعليم والتدريب , وبتخصيص وإنفاق المبالغ الكافية , لتلبية احتياجات ومتطلبات سوق العمل وتدعيم عملية التنمية .

منهج البحث: لتحقيق أهداف البحث وفقاً لرؤية علمية , ولإثبات صحة الفرضية الموضوعة سيعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي التحليلي النظري , الذي ينطلق من توضيح المفاهيم النظرية , وبيان ما ورد في المراجع والدوريات العلمية والأبحاث المنشورة المرتبطة بتحليل أثر تعليم الموارد البشرية في عملية التنمية بدول مجلس التعاون

فرضية البحث: أستند البحث على فرضية مفادها أن عدم تقدم التعليم أو الارتقاء به يمثل عقبة رئيسة أمام تحقيق التنمية بدول مجلس التعاون.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتعليم والتنمية

اقتصر مفهوم إعداد الموارد البشرية في السابق على تزويد الإنسان بالمعارف والمعلومات المطلوبة لتأدية عمله بصورة فاعلة من خلال المؤسسات التعليمية على اختلاف مراحلها, ولكن ,ولكن مع التحولات والتطورات المتسارعة لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ,أصبح التركيز على بناء العنصر البشري الفعال في إطار التقدم المعرفي والتكنولوجي والتغير في الأنماط الإدارية والمنافسة الدولية ضرورة لا بد منه لمواجهة هذه التطورات والتغيرات ولتلبية احتياجات ومتطلبات سوق العمل من العنصر البشري الكفاء وتأكيد المركز التنافسي للمؤسسات وللاقتصاد ككل ,فظهرت أنظمة التدريب والتأهيل في الكثير من الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية كأنظمة رديفة لما تخرجه المؤسسات التعليمية , إذ تقوم بتأهيل وتدريب الخريجين وتعمل على إكسابهم المهارات اللازمة انطلاقاً من الاقتناع بأهمية القوة البشرية العاملة المؤهلة والمدرّبة في صنع التنمية واعتبارها أساس التنمية والتطوير والابتكار

أولاً: مفهوم التعليم

يعتبر التعليم بمثابة التمثيل الضوئي الذي يساعد النبات الأخضر على صنع غذائه, حيث يمثلان عاملين جوهريين في صنع وإعداد الكوادر البشرية التي تعتبر الدعامة الحقيقية التي تستند إليها المؤسسات في تحقيق أهدافها وتطوير منتجاتها,

تعددت مفاهيم التعليم وجوهره بتعدد الباحثين والمهتمين بقضايا التربية والتعليم منذ القدم, فمنهم من نظر إلى التعليم على أنه فتن إدارة الطبيعية ومواردها(2), ولقد ازداد الاهتمام حديثاً بالتعليم, وخاصة مع بداية التطور الاقتصادي والاجتماعي ودخول التكنولوجيا المتقدمة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية , حيث تغير مفهوم التعليم ومحتواه وتغيرت أهدافه , وظهرت الحاجة إلى قوة عمل تتمتع بمستويات عالية من التعليم والمهارات لتقوم بدورها في العملية الإنتاجية بكفاءة وفاعلية(3).

كما يعرف التعليم بأنه العملية المنظمة التي تمارس من قبل المعلم, بهدف نقل المعارف المهاراتية إلى الطلبة, وتنمية اتجاهاتهم نحوها(4). جابية في السلوك, بما يعود بالفائدة على الفرد وعلي الاقتصاد وعلى المجتمع بشكل عام ,

فالتعليم هو النشاط الذي يجرى في المؤسسات التعليمية على اختلاف مراحلها وفق خطط دراسية معينة وضمن مناهج محددة, والذي يهدف إلى تزويد الأفراد بالمعارف والمعلومات , وإحداث التغييرات الإيجابية في السلوك, بما يعود بالفائدة على الفرد وعلي الاقتصاد وعلى المجتمع بشكل عام

عرف هافيجهرست التعليم بأنه تزويد الأطفال بالمعرفة, وذلك عندما تطرح المدرسة مناهج مناسبة , من خلال الكتب التي تستجيب لمطالب الأطفال الإنمائية والتعليمية والتي تسهم في تطورهم القرائي (5) , أما الإسكوا فقد عرف التعليم بأنه تغيير في السلوك أو المعارف أو المفاهيم أو الاتجاهات أو المهارات أو القدرات التي لا تعود إلى النمو العضوي أو أي عامل وراثية (6)

ثانياً - مفهوم التنمية

التنمية من المفاهيم التي يصعب تحميمها بمفردات لغوية محددة , فهي عملية متعددة الابعاد أكثر منها مفاهيم نظري, وقد أصبحت التنمية هدفاً واسلوباً لتحقيق التقدم الاجتماعي والنهوض الحضاري , ومعياراً للمقارنة بين الأمم والدول والمجاميع المختلفة .

يشار إلى التنمية إلى أنها عملية شاملة تهدف لإحداث تغيير حضاري , يزيد من قدرة المجتمع الذاتية على الاستجابة لإشباع الحاجات الأساسية المادية والفكرية والروحية والإبداعية , المتجددة لكل من الفرد والمجتمع على السواء(7), والتنمية تعنى تفجير الطاقات لتحقيق تغيير جذري في اساليب الإنتاج تفيد منه الغالبية العظمى من شعوب الدول النامية(8).

وقد عرف مجلس منظمة الأغذية والزراعة 1988 التنمية بأنها إدارة قاعدة الموارد البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة (9).

ويشير إلى أن مفهوم التنمية قد تطور تاريخياً على ثلاث مراحل هي : التنمية الاقتصادية وساد هذا الاتجاه في الستينات من القرن العشرين (العقد التنموي الأول) , وتنمية بشرية محورها الإنسان وساد هذا الاتجاه في السبعينات (العقد

التنموي الثاني)، والتنمية المستدامة وتبدأ هذه المرحلة بنهاية السبعينات (العقد التنموي الثالث) الأمر الذي أدى إلى ظهور مفهوم متكامل للتنمية في العقد الثالث يتضمن توفير الحاجات الإنسانية وتحقيق المشاركة الاجتماعية إلى جانب الحاجة إلى نظام عالمي يضمن التعاون ويحقق السلام والاستقرار ويعطى أولوية لدول العالم الثالث⁽¹⁰⁾.

فالتنمية تعنى استخدام عقلائي للموارد الطبيعية وما ينتج عنها من بيئات طبيعية، أي عدم الاضرار أو الاتلاف القصدي وغير القصدي بهذه الموارد.

ومما سبق يمكن تعريف التنمية بأنها "عملية مقصودة وشاملة ومستمرة لجوانب وابعاد عديدة في المجتمع وتحدث من خلال نشاط الإنسان وتدخله لتحقيق أهداف معينة وإحداث تطوير كمي وكيفي في جوانب الحياة في المجتمع وزيادة قدرته الذاتية على إشباع حاجاته المادية والمعنوية لمواجهة مشكلاته وحلها ذاتيًا خلال زمنية معينة.

ثالثاً: أهداف ومراحل التعليم في دول مجلس التعاون

1-السعودية: تعتبر الحكومة هي العنصر الرئيسي المسئول عن التعليم وتوفيرهم جان الكل طبقات المجتمع سواء كانوا مواطنين أو مقيمين، أما طبيعة تركيب النظام التعليمي هي روضات الأطفال، الابتدائي، المتوسطة، الثانوي، والجامعي، وللسعودية أيضاً برامج تدريب المدرسين للتعليم الخاص للكبار.

2-سلطنة عمان : أن التعليم متاح لكل المواطنين الراغبين والقادرين على التعليم، أما تركيبة النظام التعليمي فهي مرحلة الابتدائية والثانوية ومرحلة التعليم الفني والجامعي.

3-البحرين: أن السياسة التعليمية تقوم على مبدأ جعل التعليم متاح الكل المواطنين فالحكومة تراعهم وجهة نظرها أنه استثمار للمصادر البشرية، أما تركيبة النظام التعليمي هناك ثلاث درجات في السلم التعليمي البحريني هو التعليم الابتدائي(٦ سنوات)، والثانوي(٣ سنوات)، والثانوي العالي(٣ سنوات) كما أن هناك نظم للتعليم الفني والديني والجامعي.

4-الكويت: الحكومة هي الممول الرئيسي للنظام التعليمي وطبيعة النظام التعليمي رياض الأطفال (٢ سنتين)، الابتدائي(٥ سنوات)، المتوسطة (٤ سنوات) والثانوي(٣ سنوات)، التعليم الفني والجامعي.

5-الإمارات: يقوم النظام التعليمي في الإمارات على المراحل الدراسية الثلاثة هي (الابتدائية ٦ سنوات، الإعدادية ٣ سنوات، الثانوية ٣ سنوات)، إما أنواع التعليم في الدولة هو تعليم عام وخاص وديني وفني والتعلم الجامعي.

6 -قطر: توجد فيها ثلاث حلقات رئيسية للتعليم وهي الابتدائية والثانوية والتعليم الجامعي⁽¹¹⁾.

المحور الثاني: الأهمية الاقتصادية للتعليم

1-يساعد التعليم على تراكم رأس المال فهو يمكن أن يكون مكملًا لرأس المال المادي، وهذا يعنى ان تتراكم رأس المال في النمو الاقتصادي يكون ذا فائدة كبيرة على ذلك الحد الذي يتوفر فيه رأس المال البشري بدرجة كبيرة كافية ليكمل

التحسينات في رأس المال المادي , فرأس المال المادي يجب أن يتوفر له العقلية البشرية بالعدد اللازم لاستخدامه في تطوير العملية الانتاجية⁽¹²⁾.

2-يزيد التعليم من إنتاجية العمال وذلك من خلال اكتساب القوى العاملة للمهارات والمعارف ويعمل أيضا على ثقل مواهب الأفراد وزيادة كفاءتهم وقدرتهم على استيعاب التكنولوجيا والفنون الإنتاجية المتطورة .

3-أن التعليم يؤدي إلى الاستخدام الكفاء للمدخلات الجديدة كما أن التعليم يعد حافزاً للتغير السلوكي الذي يساعد على النمو الاقتصادي. فالأفراد المتعلمون أكثر ميلاً للاستخدام الكفاء لجميع عناصر الإنتاج وتطويرها المستمر حتى تكون دائماً ذات كفاءة عالية وتحقق إنتاجية قصوى.

4-يساعد التعليم على التقدم الفني, وذلك من خلال البحث العلمي وتطوير المناهج والمقررات التي تدرس وتطوير التعليم وتطوير أنظمته باستمرار يؤدي إلى زيادة مقدرة الأفراد على القيام بالبحوث العلمية والفنية وبذلك تزيد قيمة رأس المال البشري والتي تقوم بدورها بالاختراعات الفنية والابتكارات, ويساعد التعليم أيضا في تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل والذي ينتج عنه تخصصات دقيقة ومهارات محددة مما يجعل استخدام الآلات والمعدات الحديثة أمراً ميسوراً.

5-يعد التعليم متخذي القرارات الفنية والاقتصادية بالمعلومات ونظرة أكثر شمولاً بحيث يستطيعون تجنب وقوع أخطاء كبيرة في المستقبل.

6-يساعد التعليم في صقل القدرات الإبداعية للإنسان وزيادة معارفه مما يؤدي إلى تحسين عملية الإنتاج والتمكين من استخدام المعلومات والمهارات وتطويرها لمواجهة الظروف المتغيرة في المستقبل.

ويرتبط التعليم ارتباطاً وثيقاً بالدخل, إذ أن نشر التعليم من خلال التوسع في المراحل المختلفة للتعليم يعنى ضرورة توفير التكاليف , ويعتبر الدخل مصدراً, كما أن نمو الدخل بصورة مستقرة لا يتحقق إلا من خلال ارتفاع مستوى التعليم ومخرجاته⁽¹³⁾.

ونظراً لأهمية دور التعليم في النمو والتنمية الاقتصادية من أهمية في تخصيص الموارد المالية وتوزيعها بين القطاعات المختلفة, ولما لعلاقة مستوى الدخل والنمو الاقتصادي في الاتجاه نحو التعليم , ويتحدد النمو الاقتصادي بأربع مجالات هي :

1-النمو في رأس المال المادي ويعنى توفر الآلات الحديثة والمصانع ووسائل النقل وسهولة الاتصالات التي تزيد من عملية الاستثمار.

2-النمو في رأس المال البشري ويكون عن طريق زيادة المهارات التي تمتلكها القوى العاملة أو مقدار التعليم أو التدريب والخبرة.

3-التقدم التكنولوجي الذي يوفر طرق حديثة مختلفة للإنتاج وأشكال جديدة لمنظمات ومؤسسات الأعمال⁽¹⁴⁾.

4- النمو في القوى العاملة ويمكن أن يكون بسبب الزيادة في عدد السكان.

ولقد اهتمت نماذج النمو الاقتصادي بإدخال المساهمة التي تقطع عملية تنمية الموارد البشرية ضمن مدخلات هذا النمو، ولقد ثبت أن التعليم له مساهمة مباشرة في زيادة الدخل عن طريق رفع كفاءة وإنتاجية اليد العاملة ذلك أن ربط التعليم بالنمو الاقتصادي مبدأ هام أخذ به الاقتصاديون من خلال دراسات عديدة ولكن يجب التأكيد على أن التعليم ليس هو الشكل الوحيد على الاستثمار البشري . إذ أن هناك الإنفاق على مشاريع أخرى التي تعتبر مسلكاً هاماً آخر من مسالك الاستثمار البشري.

المحور الثالث: دور التعليم في تحقيق التنمية

هناك علاقة وثيقة بين التربية والتعليم والتنمية، فيعتبر التعليم من الاستثمار القومي حيث أكدوا على ضرورة اهتمام الاقتصاد بدور التعليم في التنمية وضرورة مساهمة الدولة في تحمل نفقات التعليم وذلك يقولون أن قيمة ما ينفق على التعليم سواء بواسطة الأفراد يجب ألا يقاس بالعائد المباشر من هذا الاستثمار بل قد تحصل الدولة على عائد كبير من إعطاء أفراد الشعب فرصاً أكثر لاكتشاف مواهبهم وقدراتهم وقد يعطى اكتشاف هذه المواهب والقدرات تكاليف ما ينفق على التعليم بمدينة بأسرها⁽¹⁵⁾.

هناك وجهة نظر إلى التعليم الأولى تعتبر التعليم سلعة استهلاكية تدر عائداً مباشراً عند الاستخدام وهو الإشباع الذي يحصل الأفراد نتيجة التحاقهم بالمدارس وكذلك الشعور بالرضا نتيجة لزيادة المعارف. أما وجهة النظر الثانية فهي تعتبر التعليم في البشر يؤدي إلى عائد يستثمر لفترة طويلة ولهذا فغن التعليم يعتبر من أهم مقومات التنمية ، وأن التعليم كأى استثمار آخر يجب أن يتم دراسته ودراسة عائدته وأن يخضع لكافة معايير الاستثمار ويمثل أنصار هذه النظرية أصحاب مدرسة الاستثمار في رأس المال البشري والذين يعتبرون أن الاستثمار في البشر هو من أفضل الاستثمارات عائداً أو يخدم التنمية الاقتصادية ، فالاستثمار البشري والموارد البشرية المدربة الماهرة ضرورة من ضروريات عملية الإنتاج، وبالتالي تحقيق عملية التنمية، وأن الاستثمار في رأس المال البشري يدر عائد يعوق الكثير من المشروعات الاستثمارية الأخرى.

أولاً: التعليم استثمار محفز في عملية التنمية

يزيد التعليم كاستثمار من الطاقة الإنتاجية ويرفع من كفاءة الإنتاج من خلال تنمية الموارد البشرية ويؤدي أيضاً إلى إمكانية تطبيق التقدم التقني في المجالات العلمية وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في مجالات الإنتاج، وكذلك يفيد في خلق وفورات خارجية تنتج من إمكانية توسيع حجم المنشآت عن طريق التقدم التقني وعدم وافر الموارد البشرية التي تستطيع القيام بكل ذلك، وبذلك نستطيع المساهمة بشكل فعال كعامل من أهم عوامل التنمية ، وهكذا نرى أن التعليم سواء من الناحية الاستهلاكية أو الاستثمارية يساهم في التنمية بصورة فعالة مما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى اعتباره محفزاً لأهم الموارد الاقتصادية على الإطلاق وهي رأس المال البشري والذي اعتبره رأس العملية الإنتاجية⁽¹⁶⁾.

ثانياً: التعليم مكون استثماري واستهلاكي

يمثل التعليم في الحقيقة مكوناً استثمارياً في وقت واحد يمثل أهمية خاصة في عملية التنمية , فالتعليم يمكن أن يخدم العديد من الأهداف كلها ذات أهمية عالية من وجهة نظر التنمية العامة, حيث أنه يمكن أن ينظر إليه كاستثمار في وسيلة إنتاجية Producteur agent ويوجد أيضاً مفهوم استهلاكي للتعليم, فهو يسهم بصورة مباشرة في مستوى المعيشة وينشئ أصولاً استهلاكية باقية أن الأثر الاستهلاكي والأثر الإنتاجي للتعليم يمكن النظر إليهما كمتامين من وجهة نظر التقييم الاجتماعية وذلك بالمفهوم الواسع للنمو, وللتعليم جانبين : جانب استهلاكي وجانب استثماري حيث يكن النظر على التعليم كاستهلاك من زاويتين :

1- التعليم كاستهلاك جاري: فهو يحقق إشباع فوري لحاجة غير مشبعة لدى الفرد او الإنسان ممثلة في الرغبة في العلم أو المعرفة الثقافية فضلاً عن إشباع رغبات إنسانية اجتماعية وسياسية يحتاجها المجتمع بشكل عام.

2- التعليم كاستهلاك دائم أو مستمر: فمن خلاله يستطيع الأفراد تنمية مواردهم وميولهم عن طريق معارفهم وكذلك يستطيعون أن يكونوا قادرين على الاختيار ما بين البدائل المختلفة والتي تعطي درجات مختلفة من الإشباع أما بالنسبة للمجتمع فالتعليم استهلاك دائم حيث أنه يمثل عاملاً هاماً وضرورياً للتنمية , ويمثل أيضاً عامل استقرار سياسي عن طريق الإسهام وتحسين العلاقات وفي التقدم الاجتماعي وفي إدراك الأفراد لمتطلبات التنمية⁽¹⁷⁾.

ثالثاً: دور قطاع التعليم في تحقيق التنمية بدول مجلس التعاون

يتفق كثير من المسؤولين التربويين والمتخصصين الأكاديميين والمهتمين بشئون التعليم عامة على أن دول مجلس التعاون الخليجي كمنظومة لديها فرصة ذهبية للنهوض بنظمها التعليمية لتنافس دولاً أخرى كان لها السبق في هذا المجال التنموي الهام.

فإن مسألة تطوير نظم التعليم في دول مجلس التعاون لم تعد خيار تنموي كتلك الخيارات التي يجب أن تطل الخدمات المعيشية لإنسان الخليج عامة بل هو خيار استراتيجي نهائي لا يحتمل التردد أو التباطؤ , ويعود السبب المنطقي لهذا التوجه إلى كون بناء القوة البشرية دعامة التنمية وأساسها لا يمكن لها أن تتحقق دون ضمان تكوينها تكويناً حقيقياً يستند على نظم تعليمية وتدريبية عالية الجودة تشمل التعليم العام والتعليم العالي بأنواعه .

ولقد تضاعفت موازنات التعليم لأكثر من عشرة أضعاف في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين , بل أنه في السنوات الأخيرة تجاوز ما تنفقه دول المجلس على التعليم في المتوسط 6% من الدخل القومي السنوي وهذا يزيد عن المعدل العالمي الذي حددته منظمة اليونسكو ب 4%⁽¹⁸⁾.

العوامل التي أدت إلى تطوير دور التعليم في دول التعاون:

1- إن ضرورة تطوير التعليم في دول مجلس التعاون هي أحد مستلزمات مواجهة التحديات المحلية والإقليمية والدولية, فإنسان الخليج لا يعيش في معزل عن هذه التحديات إن كانت سياسية أو دينية عقائدية أو تقنية علمية, وليس من وسيلة

لمواجهة هذه التحديات إلا من خلال تعليم فاعل يساهم في الارتقاء بالفرد الخليجي ليجعله في مستوى هذه التحديات .

2- إن الحفاظ على الأمن الاجتماعي لسكان دول المجلس مسئولية مستجدة ونقصد بذلك قدرة هذه الدول على دمج أفراد مجتمعاتها في بوتقة واحدة بعيدا عن التقسيمات العرقية والطائفية وغيرها, وقد بينت تجارب بعض المجتمعات أن مؤسسة التعليم هي أقدر مؤسسات المجتمع على القيام بهذا الدور الهام, ومن هنا يصبح تطوير التعليم ضرورة لا جدال فيها .

3- إن الاستخدام الامثل لعائدات النفط التي توفرت لدول الخليج تستدعى استخدام جزء منها في تنمية القوى البشرية الوطنية التي يجب أن تحل مكان القوى البشرية الوافدة وليس أمام تحقيق ذلك إلا دعم المؤسسات التعليمية بمستوياتها الدنيا والعليا (المدارس والجامعات) هذا الدعم الذي يجب أن يتعدى توفير التعليم كخدمات اجتماعية إلى جعله أداة لتحسين القدرات والمهارات البشرية وفق احتياجات السوق ومتطلبات التنمية .

4- تنمية الثروات النفطية وحسن إدارتها واستثمار عائداتها وخلق بدائل لها لا يتحقق إلا من خلال العقل الخليجي المبدع الخلاق وهذا العقل لا يمكن تكوينه إلا بالتعليم.

ومن هنا كانت دول المجلس تواجه حالة ضرورة تطوير نظمها التعليمية بل أن هذه الضرورة تشكل تحديا شرسا فإما أن نكون أو لا نكون, ويشير⁽¹⁹⁾ (الفارس 1998) في دراسته مؤشرات النمو الكمية التربوية في ضوء الإسقاطات السكانية والاقتصادية خلال العقدين القادمين لما يلي " والتعليم من أهم أدوات تنمية القدرات البشرية , إن لم يكن أهمها جميعا . فالنظام التعليمي موكول به ليس فقط بمواجهة ضرورات الحاضر, وإنما أيضاً الاستعداد لتحديات المستقبل , فالتعليم هو الطريق لأي نهضة حقيقية , وتقدمه أو تقدمه أو تخلفه سيحدد بلا شك تقدم أو تخلف الأمم.

رابعاً: حجم الإنفاق على قطاع التعليم في دول مجلس التعاون

تشير البيانات الحديثة إلى أن حجم الإنفاق على قطاع التعليم في دول الخليج العربي قد وصل إلى 26 مليار دولار أمريكي نتيجة لعائدات النفط العالية والالتزام دول المنطقة بتطوير نظمها التعليمية . وتشير أيضا إلى أن الإنفاق على التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي سيتجاوز 35 مليار دولار أمريكي عام 2008, وتصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة هذا المجال حيث زادت نسبة إنفاقها على قطاع التعليم إلى ما نسبته 23,4% مقارنة بباقي دول المجلس وهذا يرجع إلى اهتمام حكومة الإمارات بتطوير التعليم لما له من أهمية كبيرة من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة للدولة⁽²⁰⁾.

جدول (1) نسب الانفاق على التعليم في دول مجلس التعاون للمدة 2000-2010⁽²¹⁾

نسب الأنفاق العام على التعليم				
من الدخل القومي الإجمالي %		من الانفاق العام الإجمالي %		
2000	2008	2000	2008	2010

23.4	22.2	1.0	1.9	الأمارا ت
9.5	8.7	4.7	3.1	عمان
19.3	22.7	5.5	5.9	السعود ية
8.2	9.4	2.4	2.5	قطر
11,7	---	3.1	---	البحرين
---	---	---	---	الكويت

ووفقاً لبعض التقارير استمرت حكومات دول مجلس التعاون الخليج في الإغداق على الخدمات التعليمية ودفع عجلة النمو فيها من خلال مزيد من الاستثمارات في البنى التحتية وتدريب الطاقات البشرية

وقد تبنت دول المجلس سياسة تعليمية تستند إلى ثلاث ركائز أساسية وهي:

- 1-تحسين نوعية التعليم وتحسين مستواه ليتناسب مع حاجات المتعلمين ومتطلباته الشاملة.
- 2-نشر التعليم بحيث يكون متاحاً لجميع المواطنين في المراحل العمرية المختلفة والحرص على جعله مجانياً.
- 3-ربط التعليم بثقافة المجتمع وبمناهج العصر وادواته وتقنياته من ناحية أخرى⁽²²⁾.

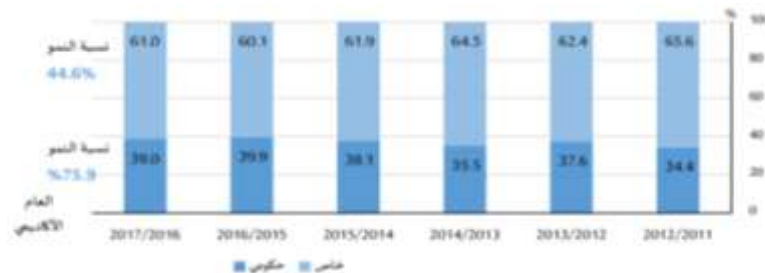
المحور الرابع: إحصاءات التعليم في مجلس التعاون

الطلاب في مجلس التعاون:

بلغ إجمالي عدد طلبة مرحلة تنمية الطفولة المبكرة على مستوى مجلس التعاون 832.982 طالباً في العام 2016-2017 بنسبة نمو بلغت 55.4% مقارنة بالعام 2011-2012 م (خلال خمس سنوات) والتي بلغ فيها إجمالي عدد الطلبة 536.121 طالباً.

وأظهرت البيانات بأن إجمالي عدد طلبة تنمية الطفولة المبكرة في القطاع الحكومي للعام 2016/ 2017 بلغ 324,508 طالباً بنسبة 39,04% من إجمالي الطلبة مقارنة بنحو 34,4% في العام 2011/ 2012 , وشهدت هذه المرحلة نمواً مضطرباً بلغ 75,9% خلال نفس الفترة , وذلك نتيجة لبدء استيعاب الطلبة في القطاع الحكومي لسلطنة عُمان لهذه المرحلة بعد أن كان مقتصرًا على القطاع الخاص فقط , في المقابل بلغت نسبة النمو للطلبة في القطاع الخاص 44,6% خلال نفس الفترة , ويلاحظ أن القطاع الحكومي ينمو بوتيرة أسرع من القطاع الخاص خلال فترة المقارنة.

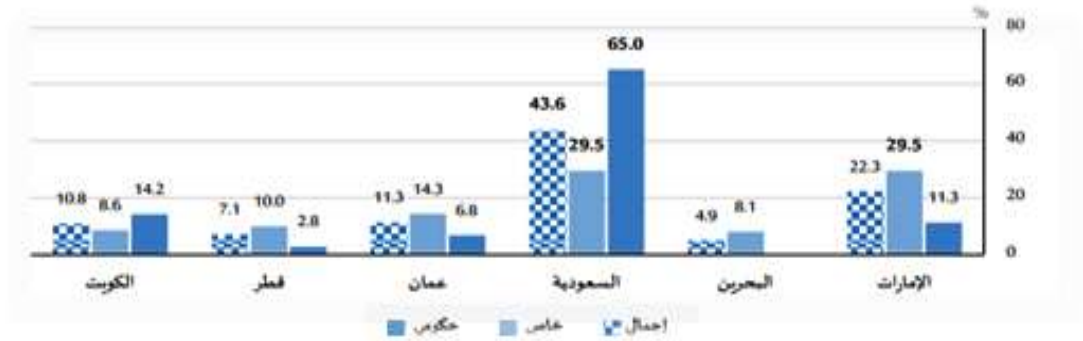
شكل (1) التوزيع النسبي لطلبة مرحلة تنمية الطفولة المبكرة في مجلس التعاون 2011-2017⁽²³⁾



ويتضح من البيانات أن أعلى نسبة سجلت للطلاب في هذه المرحلة في القطاع الحكومي خلال العام 2015-2016 في المملكة العربية السعودية بلغت 65% تلتها دولة الكويت بنسبة 14.2% , في حين سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أعلى نسبة للطلبة في القطاع الخاص بلغت 29.5% تلتها سلطنة عُمان بنسبة 14.3% وعلى مستوى القطاعين سجلت المملكة العربية السعودية أعلى نسبة للطلبة بلغت 43.6% تلتها دولة الإمارات العربية

المتحدة بنسبة بلغت 22.3%.

شكل (2) التوزيع النسبي لطلبة مرحلة تنمية الطفولة المبكرة في دول مجلس التعاون حسب القطاع 2016/2015⁽²⁴⁾



التعليم المدرسي

على مستوى التعليم المدرسي, فقد بلغ إجمالي عدد الطلبة في مجلس التعاون 8,896,117 طالبًا خلال العام 2016 - 2017 بنسبة نمو بلغت 4.4% مقارنة بالعام الأكاديمي 2011-2012 والذي سجل فيه إجمالي عدد الطلبة 8,519,585.

كما أظهرت إحصاءات العام 2016 - 2017 بأن إجمالي عدد الطلبة المسجلين في هذه المرحلة في القطاع الحكومي بلغ 6,986,439 طالبًا بنسبة 78.5% من إجمالي الطلبة لهذه الفئة, في حين كانت نسبتهم 82.0% خلال العام 2011 / 2012, وعلى الرغم من ذلك فإن عدد الطلبة في القطاع الخاص ينمو بوتيرة أسرع منه في القطاع الحكومي خلال الفترة 2011/2012 - 2016/2017 بنسبة 0.05% في القطاع الحكومي و 24,35 في القطاع الخاص⁽²⁵⁾.

شكل (3) التوزيع النسبي لطلبة مرحلة التعليم المدرسي في مجلس التعاون حسب القطاع 2016/2011⁽²⁶⁾



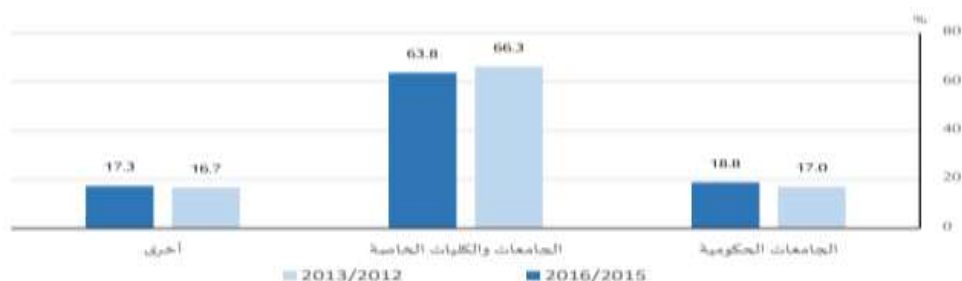
التعليم العالي

على مستوى التعليم العالي في مجلس التعاون, بلغ إجمالي الطلبة في مؤسسات التعليم العالي 2,197,429 طالبًا خلال العام 2015 / 2016 مقارنة بإجمالي الطلبة الذي بلغ 1,696,219 طالبًا خلال العام 2011 \ 2012 بنسبة نمو 29,5%

كما أشارت البيانات إلى أن إجمالي طلبة التعليم العالي الدارسين في الجامعات الحكومية بلغ 1,546,145 طالباً خلال العام 2016/2015 بنسبة 70,4% من إجمالي طلبة التعليم العالي , مقابل 280,436 طالباً في الجامعات والكليات الخاصة, أما طلبة التعليم العالي الدارسون في الخارج فقد شكلوا ما نسبته 8,5% في حين كانت النسبة 8,3% من نصيب مؤسسات التعليم العالي الأخرى.

وقد أظهرت إحصاءات التعليم العالي للعام الأكاديمي 2015/2015 أن إجمالي مؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون بلغت 271 مؤسسة (18,8% جامعات حكومية , و63,8% جامعات وكليات خاصة , و17,3% مؤسسات أخرى) , كما أوضحت الإحصاءات أن نسبة نمو في إجمالي مؤسسات التعليم العالي بلغت 10,2% عن العام 2013/2012 والذي بلغ فيه إجمالي المؤسسات 246 مؤسسة (42 جامعة حكومية بنسبة 17,0% , و163 جامعة وكلية خاصة بنسبة 66,3% , و41 مؤسسة أخرى بنسبة 16,7%)

شكل (4) التوزيع النسبي لمؤسسات التعليم العالي في مجلس التعاون حسب القطاع 2016/2011⁽²⁷⁾



الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات

1- الإنفاق غير المتوازن على التعليم , فتشير معظم موازنات الإنفاق التعليمي

في الدول الست إلى أن ما ينفق على المرتبات يزيد عن 90% من الإنفاق الكلي , وهذا يعني أن ما يتم رصده من أموال هو ميزانيات مرتبات وليس ميزانيات تطوير تعليمي يأخذ في الاعتبار تدريب المعلمين , توفير التكنولوجيا, ودعم مصادر التعليم, توفير التكنولوجيا , ودعم مصادر التعلم , وتوفير المختبرات.

2- زيادة جدم مساهمة دول المجلس في المؤسسات والصناديق المعنية بالتمويل الإنمائي على الصعيدين الدولي والإقليمي, وذلك لتمكينها من تنفيذ البرامج والأنشطة الهادفة إلى دعم التنمية في الدول النامية , وخصوصاً الفقيرة منها

3- نلاحظ علاقة عكسية بين ارتفاع المستوى التعليمي وانخفاض نسب الالتحاق أي أن نسب الأطفال المتحقيقين تقل كلما ارتفع السلم الدراسي وعلى المستوى الأفقي (بحسب فئات الدخل) ترتفع النسب باتجاه الأغنى, من زاوية أخرى تكشف أسباب عدم الالتحاق بالمدارس أي الفئات العمرية (6-19) سنة عن تأثير الفقر المباشر أو غير المباشر على الموقف من الالتحاق بالدراسة.

4-زيادة درجة التنسيق والتعاون فيما بين دول المجلس, فيما يتعلق بجهودها لدعم مسار التنمية العالمية من خلال المنتدى العالمية ذات الصلة بتحقيق الشراكة العالمية في التنمية .

ثانياً- التوصيات

1-زيادة الإنفاق علي تعليم الموارد البشرية, ورفع النسبة المخصصة له من الموازنة العامة لدول مجلس التعاون والبحث عن مصادر تمويل جديدة سواء في مرحلة التعليم الجامعي أو في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي لتلبية متطلبات الإنفاق عليه, وذلك من خلال الاستفادة من منتجات طلابه المادية , وإنشاء صندوق للتعليم العال, تسهم في رأسماله الدولة والمؤسسات العامة والخاصة بشكل خاص والأفراد لدعم مؤسسات التعليم العالي وتحديثها وتطويرها وزيادة فعاليتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي.

2-يجب أن تكون هناك سياسة حقيقية للتنمية لغرض تقليل نسبة الأمية ونسبة الفقر ونسبة البطالة مع زيادة عدد السكان.

3-إحداث مديرية تقويم ومراقبة جودة أداء العاملين في جميع وزارات الدول, وإحداث دوائر تابعة لها في المحافظات , تتولي مسؤولية المراقبة والمتابعة والتقويم المستمر لأداء العاملين , وتشارك في وضع خطط وبرامج التدريب , وترشح العاملين للدورات التدريبية كل بحسب احتياجاته , ويكون لها دور في ترقية العاملين

4-أن يكون محور التوسعات والإصلاحات في نظام التعليم العام في المدارس الابتدائية والثانوية الفعالة.

5-إشراك رجال الأعمال وممثلي المنظمات الدولية والمنظمات الدولية والقائمين على المشاريع التنموية التي تهتم بالتعليم في دول مجلس التعاون , وذلك من أجل تحقيق التفاعل المتبادل في مجال الاستشارات والدراسات والبحوث والمشكلات التي تواجهها هذه المؤسسات , من أجل تطوير استثمارها وكفاءتها الإنتاجية والخدمية

6-توسيع ملاكات الكليات وزيادة أعضاء الهيئة التدريسية في مرحلة التعليم الجامعي.

قائمة المصادر:

1. أحمد بن علي السليطي , التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : دراسة تحليلية, مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية , جامعة الكويت , مجلس النشر العلمي , 2004, ص 440-435.
2. الجيوشي, فاطمة والشماس, عيسى , التربية العامة (1) منشورات , جامعة دمشق 2003, ص 161
3. عبد الدائم , عبد الله , التربية وتنمية الإنسان في الوطن العربي (استراتيجية تنمية القوى العاملة) , دار العلم للملايين بيروت 1991, ص 9
4. عماد الدين أحمد المصباح, دور التعليم والتربية وتطور المعرفة التكنولوجية في تحقيق التنمية البشرية , ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول تحديات التنمية البشرية في الوطن العربي ودور النفايات في مواجهتها وتوفير فرص عمل الشباب , دمشق , 2006.
5. عليان , محمد , الاتجاهات الحديثة في التعليم والتدريب , ط 1, عمان , الأردن, 2009 ص 104
6. عليان , محمد , الاتجاهات الحديثة في التعليم والتدريب , ط 1, عمان الأردن, 2009 ص 104
7. علي خليل أبو العنين , التربية الإسلامية والتنمية , مجلة رسالة الخليج العربي , العدد (22) السنة السابعة , الرياض , 1987, ص 15
8. محمد الجوهري , علم اجتماع التنمية , دار الهلال للطباعة والتجارة , القاهرة , 1984 , ص 81
9. على , سمير الشيخ , مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في الدول العربية , مجلة جامعة دمشق , المجلد 30 , العدد 1, 2014 , 2
10. عبد المحسن العتيبي , دور التربية في التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية , مجلة التربية المعاصرة , رابطة التربية الحديثة , القاهرة , 1995 , ص 67.
11. عبد اللطيف حسين , نظم التربية والتعليم في العالم , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , الأردن , 2010
12. غادة عبد القادر قضيب, قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم مع التطبيق على الجمهورية العربية السورية , رسالة دكتوراه , مطابع وزارة الثقافة السورية , 1986, ص 97..
13. فيصل بوظيه , العائد من التعليم في الجزائر , رسالة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية , التسيير والعلوم التجارية , جامعة تلمسان الجزائر , 2010 , ص 33 ص 122
14. محمود عباس عابدين , علم اقتصاديات التعليم الحديث , الدار المصرية اللبنانية , القاهرة مصر 2000 , ص 45.
15. عبد الاله زاهي الراشدان , اقتصاديات التعليم, دار وائل للنشر , عمان , 2005, ص 67
16. غياب بوثلجة , التربية والتعليم في الجزائر , ط 2, دار الغرب للنشر والتوزيع , وهران , الجزائر , 2006, ص 177
17. على عبد القادر على , أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري , المعهد العربي للتخطيط , الكويت , 2001, ص 122
18. عبد الملك المر , حول إشكالية تمويل التعليم بالدول الخليجية , ورقة مقدمة إلى ندوة التربويين والاقتصاديين وتحديات المستقبل , المنعقدة بالدوحة بدولة قطر 6-7 مايو, 2002

19. عبد الرزاق الفارس, مؤشرات النمو الكمية التربوية في ضوء الإسقاطات السكانية والاقتصادية خلال العقدين القادمين في الدول الأعضاء الرياض, مكتب التربية العربي لدول الخليج , مشروع استشراف مستقبل العمل التربوي في دول الخليج العربية, 1998
20. مركز دراسات الاقتصاد الرقمي , مدار , 2006.
21. التقرير الاقتصادي العربي الموحد, أبو ظبي , 2013, ص344.
22. فتوح هيكل , واقع التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي, مجلة شؤون خليجية , العدد (40) , 2005 , ص42.
23. بيانات مملكة البحرين للعام 2015-2016 وبيانات دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت تشمل رياض الأطفال فقط.
24. بيانات مملكة البحرين للعام 2015-2016 وبيانات دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت, مرجع سابق.
25. بيانات مملكة البحرين للعام 2015-2016, مرجع سابق.
26. بيانات مملكة البحرين للعام 2015-2016. مرجع سابق.
27. بيانات مملكة البحرين للعام 2015-2016 وبيانات دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت.

الهوامش:

- ¹ حمد بن علي السليطي , التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : دراسة تحليلية, مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية , جامعة الكويت , مجلس النشر العلمي , 2004, ص440-435
- ² (الجيوشي, فاطمة والشماس, عيسى , التربية العامة (1) منشورات , جامعة دمشق 2003, ص161
- ³ (عبد الدائم , عبد الله , التربية وتنمية الإنسان في الوطن العربي (استراتيجية تنمية القوى العاملة) , دار العلم للملايين بيروت 1991, ص9
- ⁴ (عماد الدين أحمد المصباح, دور التعليم والتربية وتطور المعرفة التكنولوجية في تحقيق التنمية البشرية , ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول تحديات التنمية البشرية في الوطن العربي ودور النفايات في مواجهتها وتوفير فرص عمل الشباب , دمشق , 2006.
- ⁵ (عليان , محمد , الاتجاهات الحديثة في التعليم والتدريب , ط1, عمان , الأردن, 2009 ص104
- ⁶ (عليان , محمد , الاتجاهات الحديثة في التعليم والتدريب , ط1, عمان الأردن, 2009 ص104
- ⁷ (علي خليل أبو العنين , التربية الإسلامية والتنمية , مجلة رسالة الخليج العربي , العدد (22) السنة السابعة , الرياض , 1987, ص15
- ⁸ (محمد الجوهري , علم اجتماع التنمية , دار الهلال للطباعة والتجارة , القاهرة , 1984 , ص81
- ⁹ (علي , سمير الشيخ , مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في الدول العربية , مجلة جامعة دمشق , المجلد 30 , العدد 1, 2 , 2014
- ¹⁰ (عبد المحسن العتيبي , دور التربية في التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية , مجلة التربية المعاصرة , رابطة التربية الحديثة , القاهرة , 1995 , ص67
- ¹¹ (عبد اللطيف حسين , نظم التربية والتعليم في العالم , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , الأردن , 2010
- ¹² (غادة عبد القادر قضيب, قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم مع التطبيق على الجمهورية العربية السورية, رسالة دكتوراه , مطابع وزارة الثقافة السورية , 1986, ص97.
- ¹³ (فيصل بوظيه , العائد من التعليم في الجزائر , رسالة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية , التسيير والعلوم التجارية , جامعة تلمسان الجزائر , 2010 , ص33.
- ¹⁴ (محمود عباس عابدين , علم اقتصاديات التعليم الحديث , الدار المصرية اللبنانية , القاهرة مصر 2000 , ص45.
- ¹⁵ (عبد الاله زاهي الراشدان , اقتصاديات التعليم, دار وائل للنشر , عمان , 2005, ص67
- ¹⁶ (غياث بوثلجة , التربية والتعليم في الجزائر , ط2, دار الغرب للنشر والتوزيع , وهران , الجزائر , 2006, ص177
- ¹⁷ (علي عبد القادر علي , أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري , المعهد العربي للتخطيط , الكويت , 2001, ص122

- ¹⁸عبد الملك المر, حول إشكالية تمويل التعليم بالدول الخليجية , ورقة مقدمة إلى ندوة التربويين والاقتصاديين وتحديات المستقبل , المنعقدة بالدوحة بدولة قطر 6-7 مايو, 2002
- ¹⁹عبد الرزاق الفارس, مؤشرات النمو الكمية التربوية في ضوء الإسقاطات السكانية والاقتصادية خلال العقدين القادمين في الدول الأعضاء الرياض, مكتب التربية العربي لدول الخليج , مشروع استشراف مستقبل العمل التربوي في دول الخليج العربية, 1998
- ²⁰مركز دراسات الاقتصاد الرقمي , مدار , 2006.
- ²¹التقرير الاقتصادي العربي الموحد, أبو ظبي , 2013, ص344.
- ²²فتوح هيكل , واقع التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي, مجلة شؤون خليجية , العدد (40) , 2005 , ص42.
- ²³بيانات مملكة البحرين للعام 2015-2016 وبيانات دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت تشمل رياض الأطفال فقط.
- ²⁴بيانات مملكة البحرين للعام 2015-2016 وبيانات دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت, مرجع سابق.
- ²⁵بيانات مملكة البحرين للعام 2015-2016, مرجع سابق.
- ²⁶بيانات مملكة البحرين للعام 2015-2016. مرجع سابق.
- ²⁷بيانات مملكة البحرين للعام 2015-2016 وبيانات دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت

كل الحقوق
محفوظة